

الحوار المجتمعي للسياسات والاستراتيجيات والمخططات الوطنية للصحة

الصحة تجمعنا
الصحة تجفنا

ملف صحفي

حضرات الصحفيين والاتصاليين

يسعدنا أن نتوجه لكم مباشرة بغرض إعطائكم بسطة ضافية بخصوص الحوار المجتمعي حول اصلاح المنظومة الوطنية للصحة.

يعتبر هذا الحوار مشروعا طموحا وهاما في نفس الوقت حيث أنه يقترح إرساء حوار مع المواطنين في كافة انحاء الجمهورية و بين كافة المتدخلين في المجال الصحي استنادا إلى مبدأ التشاركية وعدم الإقصاء مستغلا في نفس الوقت أرقى المعلومات المتوفرة وأجودها قصد وضع الإصلاحات المستوجبة في ميدان الصحة.

وتهدف الإصلاحات إلى الرفع من أداء القطاع والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمساهمة في تحقيق هدف الحق في الصحة للجميع.

ونحن نعتبركم كصحفيين وإعلاميين واتصاليين أحد أهم الشركاء وركائز هذا المشروع الطموح وبالتالي فنحن نعول عليكم لتبني هذا الحوار والمساهمة في التعريف به ونشره على أوسع نطاق لدى أصحاب القرار وخاصة تحسيس المواطنين وجميع الأطراف بضرورة المشاركة الفعالة فيه نظرا للأهمية التي يكتسيها.

وتماشيا مع روح الحوار فإن هاته الوثيقة وقعت صياغتها في شكل اسئلة وأجوبة ونحن دائما على ذمتكم للإجابة على كل التساؤلات والملاحظات.

ما هو الحوار المجتمعي حول الصحة؟

مثلما يؤكد معنى كلمة مجتمعي فإن الحوار ذو علاقة وطيدة بالمجتمع التونسي بكافة مكوناته من أفراد ومؤسسات وحساسيات وطنية ومهنيين وخبراء وفاعلين سياسيين ويهدف خاصة إلى الالتقاء بهم قصد القيام بتفكير عميق حول مستقبل المنظومة الصحية بتونس وكيفية تطوير أدائها.

ما هو النظام الصحي الذي نريده لتونس الغد؟ وكيف استعدادنا للمساهمة فيه؟

ما هي الوسائل المتاحة لنا ؟

تلك هي الأسئلة التي تطرح نفسها علينا بقوة في إطار انتظارات للتغيير مبنية على العديد من المكتسبات التي لا يجب إنكارها.

ويندرج هذا الحوار في إطار إعداد السياسات والاستراتيجيات والمخططات الوطنية للصحة على المدى المتوسط وهو يتجزأ إلى ثلاثة (3) محاور كبرى وستة (6) مراحل تتواصل على مدى 3 سنوات.

و يتميز هذا الحوار بمشاركة فعالة للمواطن والمهنيين وأصحاب القرار في جميع المراحل. وهو في الأصل مناسبة للإنصات الجيد لمكونات المجتمع في إطار ديناميكية تشاركية بغرض مزيد الوعي وفهم المعوقات التي تحول دون تطور القطاع الصحي مع الاستعداد لمجابهتها وتجاوزها بسلام.

يجب أن تستند كل مرحلة من مراحل إعداد ووضع الإصلاحات على مشاركة واسعة.

الإعداد والتوافقات الجهوية والوطنية

1 مرحلة تحضيرية

2 تشخيص الوضع (تشخيص وطرح الإشكالية وتقييم الخيارات).

3 المتوافق على الاختيارات الاستراتيجية

التخطيط

4 تبني الدولة لسياسات جديدة للصحة

التطبيق (الإنجاز)

5 ترجمة السياسات الصحية الجديدة إلى مخطط استراتيجي وعملي يتمشى

وخصوصيات القطاع والجهات

6 التطبيق والمراجعة الدورية.

لماذا حوار مجتمعي الآن؟

إنّ الحوار المجتمعي ضرورة حتمية وذلك لعدة أسباب، فقد أصبح حتميا اليوم الاستعداد بصورة عاجلة للمستقبل ومواجهة التحديات المطروحة في قطاع الصحة لفائدة الجميع بعد ان نص دستورنا الجديد على حق كل مواطن تونسي في الصحة وفي هذا الإطار فإن قطاع الصحة مطالب بتطوير وتحديث أطر ممارسة الحق في الصحة لفائدة كل المواطنين.

والأكيد هو أن هذه المهمة تتطلب القيام بإصلاحات لتحسين مرد ودية المنظومة الصحية والحد من الفوارق الاجتماعية بين الأفراد وبين الجهات.

لا يمكن استتباط الحلول و وضعها حيّز التنفيذ إلا في إطار تشاركي.

فالمنظومة التقليدية للتخطيط الاستراتيجي حسب القطاعات والمقررة مركزيا أظهرت محدوديتها وخاصة أمام تقاوم ظاهرة عدم التوازن بين الجهات.

ويمثل الحوار المجتمعي نقلة نوعية في منهجية التخطيط في تونس وذلك ببروز وعي لدى العموم بوجوب فتح مجال التخطيط بمشاركة المواطنين والاستعانة بالخبرات الدولية عبر عدد من الالتزامات والمعاهدات.

ورهاننا كبير على أن التونسيين بإمكانهم أن يدعموا الحوار المجتمعي للمشاركة في بناء المنظومة الصحية للمستقبل.

يؤكد إعلان " ألما آتا" حول العلاجات الأساسية والذي تبنته المنظمة الصحة العالمية على أن:

" لكلّ إنسان الحق والواجب في المشاركة فرديا أو جماعيا في التخطيط ووضع حيّز التنفيذ السياسات الخاصة بالنسبة للعلاجات الموجهة إليه".

ويجب على الدولة أن تشجّع إلى أقصى حدّ الإحساس الذاتي بالمسؤولية للأفراد أو الجماعات ومساهماتهم وكذلك تنمية قدراتهم عن طريق التوعية والتثقيف.

ما هي المحاور التي يتناولها الحوار المجتمعي؟

الصحة ليست غياب الأمراض بل هي حالة كاملة بدنية واجتماعية وعقلية. ويجب على الحوار المجتمعي أن يأخذ بعين الاعتبار كل بعد من هاته الأبعاد حيث أن الصحة الجيدة تنعكس إيجاباً على كل القطاعات في المجتمع فهي ضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكتسي أهمية حياتية لكل فرد أو عائلة أو مجموعة. كما تعتبر المنظومة الصحية مجموعة الهياكل والمؤسسات والأشخاص في القطاع العمومي والخاص المؤهلين لتحسين أو المحافظة أو استرجاع الصحة... فهو يتجاوز إطار المنظومة الصحية ليشمل الوقاية من الأمراض وتطوير الصحة والمجهودات الهادفة إلى حثّ بعض القطاعات الأخرى لمعالجة الإشكاليات الصحية في سياساتها.

كيف يمكن للمنظومة الصحية أن تساهم بصفة فعالة في تكريس الحق في الصحة لكل المواطنين؟

هذا هو السؤال المحوري الذي يجب أن يجيب عليه الحوار المجتمعي. غالباً ما ينحصر مفهوم الحق في الصحة في بناء المستشفيات والتمتع بالخدمات الصحية غير أنه في الواقع له أبعاد أكبر من ذلك ويشمل عدّة عناصر تساعدنا على التمتع بنوعية عيش سليمة.

فالحق في الصحة مغاير تماماً لمفهوم الصحة الجيدة حيث أنه يمكن تعريفه بصفة أدق بأنه الحق في التمتع بأحسن حالة صحية بدنية وعقلية يمكن الوصول إليها وليس كمجرد حق لا مشروط في التمتع بصحة جيدة.

الركائز الأساسية الثلاث للحق في الصحة هي:

1) الحصول على خدمات صحية جيدة

وهنا يجب التأكيد على عدم الاقتصار على التعريف النظري للحصول على الخدمات بل يجب أيضا إدراك كل العوائق (الجغرافية والمادية والمالية والاجتماعية) للحصول على هاته الخدمات الصحية واقتراح حلول لتجاوزها.

2) التصرف العقلاني في الفوارق وأمام المؤثرات الاجتماعية والبيئية للصحة حيث أن الهدف ليس حل مشكلة الفقر بل هو بيان دور الصحة في التقليل من التأثيرات السلبية لهاته المؤثرات وذلك بالعمل بصفة تشاركية مع القطاعات الأخرى.

3) مشاركة المواطنين في الحوكمة واحترام حقوق المتعاملين مع قطاع الصحة. إن تحقيق هذه الركائز حاليا أو في المستقبل يتطلب منا أن يكون النظام الصحي قادرا على التأقلم مع المتغيرات والتحولات التي تعيشها بلادنا.

وهنا يقترح طرح سؤالين مهمين:

أولا: كيف يمكن لهذا النظام أن يضمن التواصل والديمومة للموارد البشرية ؟

ثانيا : هل أن للنظام القدرة على التعرف حينيا على التحولات الديمغرافية والابيديمولوجية والبيئية والاجتماعية والثقافية ؟

وهو ما سيقع تناوله في المحور الرابع.

يرتكز الحوار المجتمعي على أربع محاور :

-النفاذ إلى خدمات صحية ذات جودة.

-المؤثرات الاجتماعية للصحة

-الحوكمة الرشيدة.

-تقييم وتعديل النظام الصحي قصد مسايرة حاجيات وتطلعات المواطنين.

أين تكمن خصوصية هذه التجربة بالمقارنة مع التجارب السابقة؟

-**التعددية:** حيث أننا نقف على نفس المسافة من كافة الأطراف: أصحاب القرار والمهنيين والمواطنين وهي متواجدة في جميع هياكل الحوار المجتمعي مما يضمن استقلالية وديمومة المسار.

-**أسس متينة:** لتفادي الوصول إلى نتائج متضاربة للتطلعات والآراء التي قد يفضي إليها الحوار والتي يصعب التوفيق فيما بينها أو الوصول إلى قائمة طلبات لا يمكن تحقيقها دفعة واحدة، فإن الحوار الوطني يركز على تشخيص متين للأوضاع يوجه مختلف الأطراف للتموقع وفقا لطرق تحويل مرسومة أثبتت جدواها وواقعيتها.

-**نقاش مدعوم:** يتجاوز الحوار الوطني آليات نشر المعلومة (تداول المعلوم من السلطة إلى الأطراف المعنية) أو "الاستشارة" (رد الأطراف المعنية وتقديم أجوبة إلى السلطة) إلى حد اعتباره فضاء مهياً لتبادل المعلومات من السلطة وإليها وخاصة فيما بين الأطراف المعنية. والمطلوب من الأطراف الفاعلة هو التلاقي على نفس الطاولة للبحث في تقارب الآفاق وتشخيص الوضع العام لإيجاد الحلول الممكنة.

هذا البحث من أجل التوافق يتطلب حواراً مدعوماً ومضبوطاً بآجال محددة، كما أن هذا الحوار لا يعوض الاستشارات المعتادة مع المنظمات الفاعلة وهو لا يقصي أيضاً دور المواطن في المسار الديمقراطي الموسع.

وغدا من سيأخذ بعين الاعتبار نتائج الحوار وكيف سيتم تفعيلها؟

جملة المعلومات والخبرات والآراء التي سيتم تجميعها، توثيقها ومناقشتها في مراحل مختلفة من المسار وسيتم نشرها على أوسع نطاق في إطار مسار شفاف كما أنها يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات السياسية.

وبقدر ما تكون المشاركة أوسع بقدر ما تكون الآراء متقاربة وهو ما يسهل اتخاذ القرار السياسي (مهما اختلف مصدره على جميع المستويات).

إن ضمان تواصل هذا المسار مرتبط بإمكانية توصل هذا الحوار إلى خلق تعبئة (حشد) قوية مبنية على الذكاء الجماعي للتونسيين ويجعل منه غير قابل للالتفاف.

رهاننا في خضم عدم الاستقرار الذي تعيشه البلاد أن المشاركة الموسعة قد تخلق بعض عوامل الاستقرار ونستطيع منذ اليوم بناء عوامل الاستقرار ونستطيع منذ اليوم بناء رؤية جميلة لغد أفضل.

أي قيم توجّه تنظيم الحوار؟

-**الشفافية** في إيصال المعلومة (تقارير -نتائج- تظاهرات...) ستساهم في تمتين علاقة الثقة بين مختلف الأطراف.

والمعلومات المتوفرة لمنظمي الحوار يجب أن تكون حقيقية ومبسطة ودقيقة ومتكاملة وسيم نشر كل المشاركات على موقع الواب الخاص بالحوار كما أن اجتماعات لجنة القيادة والورشات ستكون مفتوحة لمختلف وسائل الإعلام تكريسا لمبدأ الشفافية.

أما بالنسبة لقرارات اللجنة الفنية بخصوص تنظيم الحوار فسيتم تبريرها كما ينبغي.

-**الإستقلالية**

إن منظمي هذا حوار مدعوون إلى مساندته بصفته المهنية أو كخبراء أو كمواطنين وليس بصفته ممثلين لأحد الفرق أو بانتمائهم لإحدى الجمعيات أو الأطراف السياسية أو النقابية ويعتبر هذا الفصل ضروريا لتجاوز الفوارق وضمان استماع حقيقي وفق مبدأ الانفتاح وتدلي اللجنة الفنية بتقاريرها إلى لجنة القيادة.

-**الشمولية**

رسالتنا الأساسية هي كالتالي "الباب مفتوح لكل الفاعلين سواء كانوا أفرادا أو أصحاب مشاريع لفائدة الصحة في تونس أو منظمات ممن تعنى بالمجال الصحي.

وإن لم نستطع الوصول إليكم فنحن ندعوكم للانضمام إلينا وتسجيل تفتكم في هذا المسار من أجل أن نبني سويا مستقبلا أفضل للصحة في تونس."

وتضمن اللجنة الفنية الاستماع لكل الأطراف وتأخذ بعين الاعتبار كل المساهمات التي ستجد صدى طيبا في هذا الحوار.

كيف تستثمر وزارة الصحة في هذا المسار؟

إن الضامن الأساسي والمحرك لهذا الحوار هي الحكومة ممثلة في وزارة الصحة وهي الضامن القوي لنجاح هذا المسار. فهي من يترأس لجنة القيادة وتلعب دور المساند والمدافع على مبدأ

الصحة للجميع وهي الطرف الداعم لهذا المسار بتجميعها لمختلف الموظفين بالوزارة على المستوى الوطني والجهوي وعلى مستوى المؤسسات الصحية في مختلف الجهات. هذا الالتزام من وزارة الصحة على جميع المستويات هو الضامن لتبني نتائج الحوار واستمرار المسار.

إن أنشطة وزارة الصحة بالإضافة إلى مشاركة العموم تعكس تنوع قيم واحتياجات التونسيين ومختلف الجهات وهي أنشطة شفافة ومتناسقة وفي المتناول. وستوفر وزارة الصحة عبر هذا الحوار المعلومات والمعطيات ليبيدي المواطنون آرائهم وتفتح وزارة الصحة على الجميع لمعرفة مختلف الآراء وتقديم التعاليق في الوقت المناسب بخصوص نتائج الحوار.

أين وصل الحوار في الوقت الحالي؟

أعلن وزير الصحة يوم 08 أكتوبر 2012 انطلاق هذا المسار الذي كان محوره "الصحة مسؤولية الجميع هذا الانطلاق الرسمي تلتته ورشتي عمل مع الفاعلين في القطاع العمومي ومع الجمعيات المعنية بالصحة الذين تم استدعاؤهم لمناقشة النسخة الأولى من خارطة الطريق. على إثر هذا الحدث وفي مرحلة أولى تمت متابعة الأعمال من قبل متطوعين بشكل غير رسمي للاستفادة من تجارب سابقة لمختلف الاستشارات الحديثة في تونس في مجالات أخرى ومن تجارب عالمية من أجل بناء مسار خاص ببلادنا ومنحه فرصة أكبر للنجاح. وتمت دعوة أكثر من 60 هيكل لتعيين ممثلين عنهم للانضمام إلى لجنة القيادة. وتجتمع لجنة القيادة للمرة الأولى يوم 28 ماي 2013 للمصادقة على توجهات المسار وتركيبته والنظر في المصطلحات المرجعية للهياكل المنظمة لهذا المسار.

اتمنا الآن مرحلة تشخيص الوضع و التي ارتكزت على مسح لمجموع الدراسات والبحوث في مجال الصحة في تونس وفي العالم حيث تم مناقشة هذه المعلومات وتكملها خلال اللقاء الاعدادي بمدينة القيروان 14-16 مارس 2014 بحضور خبراء من تونس وخبراء دوليين.

وتم خلال هذا اللقاء اقتراح طرق وتوجهات استراتيجية للتحويل والإصلاح التي سيتم وضعها على ذمة مختلف الأطراف الفاعلة للقيام بالمداولات في شأنها على المستوى الجهوي من شهر افريل

الى ماي 2014 للتوصل إلى مداولات وطنية وتحديد توجهات ا لسياسة الصحية المستقبلية لتونس في اواخر شهر جوان 2014.

من ينظم الحوار المجتمعي؟

الحكومة هي المساند الرسمي للحوار المجتمعي هي ممثلة في وزارة الصحة وبتأشير وزير الصحة لجنة القيادة التي تصادق بدورها على التوجهات الاستراتيجية للحوار وحسن سيره في مختلف مراحله. وتهتم اللجنة الفنية بتنفيذ خطة الحوار بمساندة وحدة التصرف صلب وزارة الصحة ومختلف فرق العمل حسب المحاور إضافة إلى الدعم الفني من منظمة الصحة العالمية. ويرتكز الحوار المجتمعي على الهياكل الحيوية على المستوى الجهوي والمحلي من سلطات ومنظمات وإعلام محلي إذ يلعب هؤلاء دورا أساسيا في نشر المعلومة المتعلقة بكل ما يحدث في الجهة لبناء الثقة والبحث عن جميع الأطراف الفاعلة المعنية.

ما هي آليات الحوار المجتمعي لتكريسه فعليا على أرض الواقع؟

في حالة المصادقة على توجهات الحوار فإن الآليات الملموسة (الأماكن والروزنامة) لا تزال في حاجة إلى تدقيق وقد تم وضع عديد الآليات لإنجاز هذا الحوار وهي :
القنوات المتعددة : يمكن المشاركة عبر قنوات مختلفة لاحتواء أكبر فئة ممكنة والتأقلم مع مختلف شرائح المجتمع وتم تخصيص موقع "واب" ومنتدى تفاعلي لتقبل كل التساؤلات عبر الإنترنت.
نحن ننقل:

إن اللقاء المباشر هو الأفضل، فعندما نذهب للقائكم نتمكن من فهمكم بوضوح، وكل الولايات ستكون معنية.

مختصون في الحوار متكونون :

إن القدرة على الإصغاء وتسيير النقاش يتطلب مهارات ومعارف تقنية لنضمن أن يشعر كل فرد بحريته في التعبير وإصغاء الطرف الآخر لما يقوله حتى يفضي بنا الحوار إلى نتائج ملموسة. لذلك فإن اللقاءات الميدانية سيشرف عليها مختصون في الحوار مصحوبين بعناصر من اللجنة الفنية أو من فرق العمل حسب المحاور.

المصاحبة/المرافقة

نحن نبحث لتتعلم دروسا من التجارب المماثلة فقد التزمت دول أخرى بمسار حوار مجتمعي لذلك فنحن سنكون مصحوبين بخبرة عالمية لتتعلم من الآخرين ونبني تجربة خاصة ببلادنا.

حضرات الصحفيين والاتصاليين شركاءنا في الحوار

إن هذا الحوار يركز على تبادل المعلومات وتجميع مختلف الآراء لكل الفاعلين في المجتمع خاصة إذا ما اعتبرنا أن الصحة هي مسؤولية الجميع.

ولإنجاح هذه التجربة نعول كثيرا على مشاركتكم لنا كصحفيين واتصاليين بصفتكم شركاءنا الفاعلين. وبالإضافة إلى دوركم الجوهري في نشر المعلومة في مختلف مراحل المشروع نلتمس انخراطكم ومشاركتكم للمساهمة في توفير المعلومة وتبسيطها ليفهمها مختلف الشركاء.

وتعتمد استراتيجية الاتصال في هذا المشروع على تعاونكم الكبير معنا.

وسيتنقل فريق من الصحفيين لمرافقتنا خلال جميع مراحل الحوار، وسيتلقى هذا الفريق تكوينا حول خصوصيات المشروع ومختلف المقاربات المتوفرة لإثارة انتباه المجتمع ومختلف الشركاء للمشاركة في الحوار واقتراح آرائهم في مختلف المحاور.

لمزيد من التفاصيل يمكن الاتصال بـ:

-الناطق الرسمي للحوار المجتمعي السيد زهير بن جماعة هاتف رقم 25342811.

-او بالسيد جمال الشر يقي هاتف رقم 98458882.